ضعف حديث (مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنِ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أمَّا بعد:

فهذا بحث مختصر كتبته مستفيداً ممن سبقني في الكلام عليه؛ لتبيين حال الحديث ، وإلا فالحديث ضعيف المبنى صحيح المعنى؛ لأدلة أخرى، هذا ليس موضعاً للبسط فيه، فأقول مستعيناً بالله سبحانه :

هذا الحديث أخرجه أحمد (١٦ / ٢٣٨)، وأبو داود (٢٣٨٠)، والترمذي (٧٢٠)، وابن ماجه (١٦٧٦)، والنسائي في " الكبرى " (٣١١٧)، والدارمي (١٧٧٠)، من طريق عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سِيرين، عن أبي هريرة ﷺ .

وتابعه حفص بن غِياث عن هشام، عند ابن ماجه، وابن خزيمة، والحاكم، والبيهقي.

وأعلَّه جمعٌ من الحفاظ: أحمد والبخاري وأبوداود والترمذي والنسائي، ومن المتأخرين: ابن تيمية في أحد قوليه.

وقال البيهقي في سننه (٢١٩/٤): " بعض الحفاظ لا يراه محفوظًا ". وأعلوه بعلل:

العلة الأولى: غلط عيسى بن يونس في الحديث، قال الإمام أحمد- كما في " -: " حدَّث به عيسى وليس هو في كتابه، غلط فيه، وليس هو من حديثه" انظر " التلخيص الحبير " للحافظ ابن حجر (٣٦٣/٢)، وقال ابن عبد البر في "الاستذكار " (٣٤٧/٣) : " وعيسى ثقة فاضل، إلَّا أنه عند أهل الحديث قد وهم فيه وأنكروه عليه ".

العلة الثانية : تفرُّد هشام بن حسان به، وأنه وهم فيه.

قال عيسى بن يونس- وهو راوية هشام في هذا الحديث - : " زعم أهل البصرة أن هشامًا وهم في هذا الحديث " رواه الدارمي، وعلق حسين الداراني محقق سنن الدارمي (٢٥/١) فقال : إسناده صحيح .

وهشام بن حسان على ثقته عمومًا، وفي حديث ابن سيرين خصوصًا، ومع أنه كان يتثبت فِي رفع الأحاديث عن محمد بن سيرين، كما قال أبو حاتم، إلا أنه قد عيب عليه رفع أحاديث عن ابن سيرين، لم يكن أصحاب ابن سيرين الذين هم أوثق منه يرفعونها، كما في " شرح علل الترمذي " لابن رجب (٦٨٨/٢- ٦٨٩)، بل عيب عليه رفع أشياء من أحاديث ابن سيرين لم يكن ابن سيرين يرفعها، كما في " تهذيب الكمال " للمزي (١٨٩/٣٠)، و"سير أعلام النبلاء " للذهبي (٦/ ٣٥٩).

وهذا أولى؛ لأن عيسى بن يونس على ثقته وتثبته- ومتابعة حفص بن غياث له، على ما فيها- قد نص على أن أهل البصرة وهَّموا هشام بن حسان فيه؛ مما يعني تثبُّت عيسى فيه.

أو أن هشامًا دخل عليه حديث: " مَن أكل ناسيًا... "، فأوهم فيه، كما أشار إلى ذلك أحمد، وقد كان يخطأ في بعض ما يرويه عن ابن سيرين في اللفظ، كما في " تهذيب الكمال " للمزي (١٨٩/٣٠) .

العلة الثالثة : أنه اختلف فيه ما بين الوقف والرفع، فرُوي مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وموقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه .

قال ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " (٢٢٤/٥): " لم يثبت رفعه، وإنما ثبت أنه موقوفٌ على أبي هريرةَ رضي الله عنه .

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٥ / ٢٢١) : "لم يثبت عند طائفة من أهل العلم، بل قالوا: هو من قول أبي هريرة رضي الله عنه " .

وقال النسائي في السنن الكبرى (٣١١٧) : " وقفه عطاء ". ثم أخرجه في الحديث الذي بعده من طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله.

وقال ابن عبد البر في " الاستذكار " (٣٤٧/٣): " وهذا عندهم أصح موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه ".

فالخلاصة لا يصح الحديث مرفوعاً ، وللمزيد انظر " نصب الراية " للزيلعي (٢ / ٤٤٨)، و" أحاديث معلَّة ظاهرها الصحة " لشيخنا مقبل الوادعي (٤٢٧) .

٨ رمضان ١٤٣٩ هـ

المكلا حرسها الله